الحياة الطيّبة
السنة 28
العدد 57
ربيع 2024م
ملف العدد

المنهج البنيويّ: الأسس والمنطلقات -رؤية تحليليَّة نقديَّة من منظور روجيه غارودي-

الدكتور عبّاس حمزة حمادي[1]

مستخلص:

لقد تقرَّر -على نحوٍ مضمون- أنَّ البنيويَّة لفظة ترادف لفظة (Structuralism/Structuralisme) باللغتين الإنكليزيَّة والفرنسيَّة.

والبنيويَّة اصطلاحًا مأخوذة من (Structure) التي تعود في جذورها اللغويَّة إلى الأصل اللاتينيّ (Structura) المتناسلة بدورها من (Struere)؛ أيْ البناء[2]. ومن الخير كلّه، أن نحدِّد طبيعة ذلك المركب «البنيويَّة» الحاصل من طبيعة لفظة «بنية» وطبيعة معناها. وعليه، تحتمل البنيويَّة دلالةً رمزيَّةً على ما نرى -نُرجِّح ولا نقطع!- بحيث تُحيلنا إلى طريقة أو أسلوب تشييد بناءٍ معماريّ ما، وما يستتبع هذا التشييد من أقسام متناسقة ومنتظمة لفائدة مجموعة أو منظومة أو نسق، لا تكتب له الحياةً إلَّا من خلال متانة العلاقات بين تلك الأقسام.

ولا يغرُب عن بالك البتَّة، أنَّ مصطلح البنية تناوله المشتغلون في علم النفس بالتوازي مع الفكرة الغشتالتيَّة أو فكرة الإدراك الكُلِّيّ من جهة

(1) دكتوراه في علم الاجتماع، أستاذ الدراسات العليا في الجامعة اللبنانيَّة.

(2) انظر: عبدي، حسن: «بحث النظريَّة البنيويَّة من زاوية الحكمة المتعالية»، مجلَّة الاستغراب (تصدر عن المركز الإسلاميّ للدراسات الاستراتيجيَّة التابع للعتبة العبَّاسيَّة المقدَّسة)، العددان 27-28، 2022م، ص109.

ومع المشتغلين في الأنثروبولوجيا من جهة أخرى؛ بغية الوقوف على نظم العلاقات في المجتمعات بصورة عامَّة. واعلم، أنَّ البنيويَّة -بوصفها منهجًا بحثيًّا- ترعرعت ونمت بين يدي فرديناند دي سوسير (1857-1913) على نحوٍ غالب؛ إذ استقام عودها بالنموذج اللسانيّ سندًا لها في الوصف والتحليل. وإنه إذ يُذكر أنَّ كلود ليفي ستراوس (1908-2009) قد راقت له فكرة تطبيق البنيويَّة في ميدان اللسانيَّات، فكان أن استخدمها في دراساته الأنثروبولوجيَّة. وعلى الأثر، برّر ذلك ودافع عنه برغبةٍ وحرص، مؤكِّدًا أنَّ البنيويَّة تريد أن تكون منهجًا علميًّا دقيقًا يماثل المناهج المتَّبعة في العلوم الدقيقة؛ يدرس (المنهج) العلاقات القائمة بين عناصر وأجزاء كلّ بنية[1].

ولكن كيف تتمّ دراسة هذا النوع من العلاقات؟

لا تكون الدراسة مفيدة وذات جدوى، إلَّا بتوسُّعٍ كبيرٍ يسمح لنا باستيعاب النواحي الخفيَّة لتلك العلاقات، لفائدة الاهتداء إلى الطبيعة العلائقيَّة في ما بينها، كي يمكننا تحليلها بأسلوبٍ لبقٍ ومزاجٍ صافٍ وتناولٍ ممنهج. وإذا ما حسُن أداؤنا استطعنا بلا شكٍّ إعادة ابتكارٍ نموذجٍ أو منظومةٍ جديدةٍ ذات نبضاتٍ حيَّةٍ فاعلةٍ ومؤثرة. وللعلم، فإنَّ علماء الأنثروبولوجيا، وفي مقدّمتهم ليفي ستراوس نفسه، كانوا قد خلُّوا جانبًا المناهج الأخرى؛ كالتاريخيّ، والتحليليّ، لدى دراستهم البنى الاجتماعيَّة وتحليل علاقات المجتمعات الأوَّليَّة، ولجأوا إلى النموذج اللغويّ، باعتباره يؤدِّي بهم إلى نتائج موثوق بها وذات قدرة كبيرة على الإقناع.

كلمات مفتاحيَّة:

البنيويَّة، البنية، الغشتالتيَّة، الإدراك الكُلِّيّ، الأنثروبولوجيا، فرديناند دي سوسير، النموذج اللسانيّ، كلود ليفي ستراوس، العلوم الدقيقة، البنى الاجتماعيَّة، المجتمعات الأوَّليَّة، النموذج اللغويّ.

(1) Lévi–Strauss, Claude, Anthropologie structurale, Paris, Plon, 1973, p.100.

مقدّمة:

لا جدال في اعتبار المنهج عامَّة، ركنًا بارزًا من أركان الثالوث البحثيّ في العلوم الإنسانيَّة، وما الركنان الآخران سوى الباحث وموضوع البحث. هذا، ومن المعروف والمتداول على نطاقٍ واسع، أنَّ مصطلح المنهج (Method/Méthode) قد ولد من رحم جذرٍ أو مصطلحٍ يونانيّ، تداولته كتابات أفلاطون (427-347 ق.م.) بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة. كما وقد نعثر عليه بشكلٍ متكرِّر بين سطور أرسطو (384-322 ق.م.)، لنجده من غير عناء يشير إلى لفظة «بحث» فقط[1].

ومع تزاحم الأيام وتراكم السنين بعضها فوق بعض، كان أن خرج إلى الفضاء الرحب الواسع (مع إرهاصات عصر النهضة الأوروبيَّة على وجه الخصوص) ومن نسل ذلك الوليد نفسه، مصطلحٌ اشتقاقيّ يُحيلنا إلى القواعد العامَّة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم[2]. ولك أن تعتبر المنهج مجموعة العمليَّات الذهنيَّة التي يحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق المتوخّاة مع إمكانيَّة بيانها والتأكّد من صحّتها[3]. والحال هذه، يمكن أن ننظر إلى المنهج بوصفه وسيلةً تُحدِّد لنا المسار الذي يفضي بنا في نهاية المشوار إلى تحقيق أهدافنا المعرفيَّة، الأمر الذي يُريح العقل ويُطمئن القلب.

ولا يُشاغب عليك رأيٌ هنا أو مقالةٌ هناك أو مقاربةٌ هنالك، بأنّ المناهج وتقنيَّات البحث (Techniques of Research/Techniques de Recherche) كلّ واحد! واعلم، أنَّ ثمَّة اختلافًا بيّنًا بجلاء بين هذه (التقنيَّات) وتلك (المناهج)، ذلك أنَّ المنهج يحوي بين جنباته إضمامات من القواعد والعمليَّات المرتبطة ببعضها ارتباطًا منطقيًّا محمودًا. أمَّا

(1) انظر: بدوي، عبد الرحمن: مناهج البحث العلميّ، ط3، الكويت، وكالة المطبوعات، 1977م، ص3.
(2) انظر: م.ن، ص.ن.
(3) Grawitz, Madeline, Méthode des sciences sociales, Dalloz, 5 édition, 1981, p.348.

التقنيَّات فما هي سوى مجموعة من الوسائل التي لا بدّ تعين الباحث في لملمة بيانات الوسط الاجتماعيّ المدروس ومعطياته، كأن نراها بحقّ تختصّ بالأمور التطبيقيَّة أو لعلها تبقى مرتبطة مباشرة بالموضوع الذي نعمل عليه في اللحظة والتَّو.

أوَّلًا: أسس المنهج البنيويّ:

ثمَّة أسسٌ مكينةٌ تندرج تحت المنهج البنيويّ، بحيث يقف عليها تخصيصًا؛ حفاظًا على مكوّناته وخشية انهيار بنيانه واضطراب إطاره المفاهيميّ، وهي بمثابة مبادىء وأدوات لا استغناء عنها بأيِّ حال. هذه بعضها:

1. أسبقيَّة الكلّ على الجزء (الأجزاء): ويكفي لمعرفة مدى انطباق هذا الأساس على حياتنا اليوميَّة؛ أي في يوميَّاتنا الاجتماعيَّة! أن نطيل التأمُّل في طريقة مقاربتنا لفهم الأحداث من حولنا، إذ نرانا لا نفهمها إلَّا في إطارها الكُلِّيّ جملة. وهذه الأفضليَّة للكلِّ على الجزء، لا بدّ نجد شبه توأم أو نظير لها في تعاليم مدرسة الغشتالت، التي تهتمّ على نحوٍ أكيد بالكلّ قبل اهتمامها بالجزء. وما قولنا للتَّو «شبه توأم أو نظير لها» إلَّا لفرقٍ بسيطٍ بين هذه المدرسة وذلك الأساس، يبقى يتردَّد صداه في سمع الباحثين والدارسين، وهو أنَّ مدرسة الغشتالت تنزع إلى إلقاء ضوءٍ ساطعٍ على الكلّ وأجزائه المكوِّنة له بالضرورة، دون أن تُلقي بالًا إلى العلاقات التي تكتنف تلك الأجزاء. أمَّا أسبقيَّة الكلّ على الجزء بوصفها أساسًا متينًا في المنهج البنيويّ، فلا تثبت أركانه (الأساس) على أرضٍ صلبةٍ لا عوج فيها، إلَّا من خلال فهم العلاقات القائمة بين الأجزاء.

أمَّا في ما يخصّ هذه الجزئيّة في جانبها النظريّ، فلقد اتَّكأ «مارسيل موس» (1872-1950) على النظرة الكُلِّيَّة كإطارٍ لازمٍ في بعض تحليلاته. وهو -أي موس- بوصفه رائدًا من روَّاد مدرسة الحوليَّات الفرنسيَّة، انطلق

في تحليلاته تلك، من رؤيةٍ شموليَّةٍ/كُلِّيَّةٍ لا تُجزِّىء الحوادث التاريخيَّة ولا الظواهر الثقافيَّة المتَّصلة بها عن ارتباطاتها (البيئيَّة/الحضاريَّة العامَّة التي أسهمت في توليدها وصياغتها). وبناءً عليه، نجد أنَّه وفي مُبتناه الفكريّ، يرى أنَّ الظواهر الاجتماعيَّة ليست مجزَّأة؛ لأنَّها تُشكِّل كُلًّا معقّدًا ومتشعِّبًا[1]. وبذلك، نراه قد أسَّس طريقًا منفتحًا إلى اعتبار الظاهرة الاجتماعيَّة ظاهرةً كُلِّيَّةً، تطال مؤسَّسات المجتمع جملة، وتكتنف جوانب حياتيَّة مختلفة وشديدة التنوُّع، والتي لا يمكن تفسيرها إلَّا بعقليَّة أو ذهنيَّة تكامل الكلّ.

فلا غرابة إذًا، متى تقصَّينا موضوعة الهبة عنده مثلًا، أن نجدها أيضًا ظاهرة اجتماعيَّة كُلِّيَّة، تختزل جميع مستويات الحياة الاجتماعيَّة بتفاعلاتها المادِّيَّة والرمزيَّة! وإنَّ فهم المجتمع بصفة كُلِّيَّة يعتمد على مقاربة الظواهر مقاربةً كُلِّيَّة، لا تفصل ولا تفكّك أو تحلِّل إلا لتُعيد تركيب الكلّ[2]. هذا، ولقد حدث الأمر ذاته مع تلميذه ليفي ستراوس في تحليلاته؛ كتاب البنى الأوَّليَّة للقرابة نموذجًا. وزِدْ على ذلك، أنَّ ليفي ستراوس نفسه لا يرى في أنساق القرابة إلَّا كلِّيَّات تخضع لمبدأ أسبقيَّة الكلّ على الأجزاء[3]. وللعلم، ولأنَّ المنهج البنيويّ قد تمّ بناؤه على أسسٍ أفرزتها بعناية خواصّ البنية نفسها، ولأنَّ هذه الأخيرة (البنية) تحكمها النظرة الكُلِّيَّة، كان لا بدَّ أن نقع على ترسيمةٍ منهجيَّةٍ تشيع على شكلٍ واضح، فتقول: «النظرة الكُلِّيَّة لموضوعٍ ما، تمنح مركز الصدارة عن جدارة واستحقاق للكلّ على الأجزاء».

2. أسبقيَّة العلاقة على الأجزاء: لكي نضع المنهج البنيويّ ضمن حدود الاستعمال المضمون النتائج والمخرجات، لدى مقاربةٍ تحليليَّةٍ لظاهرةٍ هنا

(1) انظر: نصر، جعفر نجم: الأنثروبولوجيا التاريخيَّة الأسس والمجالات في ضوء مدرسة الحوليَّات الفرنسيَّة، ط1، العراق، دار أوما للطباعة والنشر، 2013م، ص82.

(2) انظر: موس، مارسيل: بحثٌ في الهبة شكل التبادل وعلّته في المجتمعات القديمة، ترجمة: المولدي الأحمر، مراجعة: عروس الزبير، ط1، بيروت، المنظّمة العربيَّة للترجمة، 2011م، ص15.

(3) Lévi–Strauss, Claude, Les structures élémentaires de la parenté, Paris, Mouton, 1967, p.117.

أو حدثٍ هناك، لزم إلباس العلاقة بوصفها مفهومًا لبوس الأساس المنهجيّ في دراسة الظواهر. وهذا الأساس تأبَّطه ليفي ستراوس بعنايةٍ وحمله معه في رحلته إلى المجتمعات البدائيَّة، حيث كان خيرَ معينٍ له في اكتشاف البنية الأساس للقرابة في تلك الميادين البحثيَّة. وخذ مثلًا مقولته الشهيرة «إنَّ ما هو أوَّليّ حقًّا ليست الأسر؛ هذه الحدود المنفردة، بل العلاقة بين هذه الحدود»[1]، لتُدرك جيِّدًا كيف استطاع أن يشقّ طريقًا عريضًا بتجاوزه للمشكلات التي تقف حائلًا دون مقاربة موضوعة القرابة مقاربةً موزونة.

3. المحايثة: نعم، لا يسعنا أن نُنكر أنَّ التأمُّل في لفظة «محايثة»، يُحيلنا إلى نوعٍ من الضيق والحيرة والتردُّد، الأمر الذي أَلْجَأنا إلى البحث عن جرعةِ أملٍ وطمأنينة، من خلال مقارنتها بلفظةٍ أخرى. والباحث بجدّ عن دلالتها، ليس له إلَّا استحضار لفظة «حيث» وإن كانت أقلّ مبنًى من الأولى، لكنها لا بدّ تفيدنا بعض الفائدة وتنفعنا بعض النفع. وعليه، إذا علمنا أنّ «حيث» مُوشَّحة بالظرفيَّة المكانيَّة في حالٍ من أحوالها النحويَّة، أمكننا أن نقول إنَّها تدّعي الحضور والمكوث في حيِّزٍ ما، وهي مبنيَّةٌ على الضمّ دومًا، من غير ما مبالاة بكلمةٍ قبلها وبأخرى بعدها، وحتّى دون اكتراثٍ للجملة التي تحتويها.

واعتمادًا على اجتهادنا الخجول هذا، لنا أن ننظر إلى «المحايثة» بوصفها مصطلحًا يدلّ على الاهتمام بالشيء من حيث هو ذاته وفي ذاته. ويزيدنا اطمئنانًا وراحةً في البال أنَّ ما ذهبنا إليه لا يُجانب واقع الحال، حتّى قيل -ونحن نُصدّق- بأنَّ النظرة المحايثة هي النظرة التي تفسِّر الأشياء في ذاتها، ومن حيث هي موضوعات تحكمها قوانين تنبع من داخلها وليس من خارجها[2].

(1) انظر: ليفي ستراوس، كلود: الأنتروبولوجيا البنيويَّة، ترجمة: مصطفى صالح، لا ط، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ، 1977م، ص74.

(2) انظر: كريزيل، إيديث: عصر البنيويَّة، ترجمة: جابر عصفور، ط1، القاهرة، دار سعاد الصباح، 1993م، ص391.

وبعد هذه المداولة بيننا وبين المحايثة، نرى أنَّها (المحايثة) بوصفها أساسًا راسخًا ثابتًا من أسس المنهج البنيويّ، تنحو نحو التركيز على حضور الشيء في ذاته، وتتغلغل في ثناياه وتنزل إلى أعماقه الكامنة والخفيَّة، من غير أن تُلقي بالًا إلى الوسط الخارجيّ؛ فهي شديدة النُّبُوّ عنه وكثيرة النُكران له.

4. السياقيَّة: أليس سياق الكلام مثلًا؛ طريقة سرده أو مجراه، دالًّا على تفتُّح أَغْلاق أبوابه كي يتدفَّق معناه كجدولٍ رقراق؟ كما وتقترب من هذه الدلالة لفظة «السوق» على ما نرى! والسوق ذلك المكان الذي تجيء وتروح بين جنباته البضاعة؛ فهذا بائع وذاك شارٍ. وعليه، ثمَّة حاجة إلى نظام يُدوزن إيقاع سوقنا هذا، حتّى تبدو مكوّناته متناغمةً ومتماسكةً مع بعضها؛ ضبطًا لأنغامه وسلامةً لحركة البيع والشراء. وهكذا، تبدو للغادي والرائح أنَّ الأمور تحت المراقبة والسيطرة، وفق نظرةٍ علائقيَّة يتحكّم بها نظامٌ عامٌّ مضبوط، وهذا ما يجب أن يظهر من خلال تماسك محتوياته (السوق).

ماذا لو أمسكنا بأطراف كلامنا السابق وقمنا برَمْيِه في حضن المنهج البنيويّ؟ هل ثمَّة من فائدةٍ ونفعٍ ههنا؟ بالطبع نعم، ذلك أنَّ أجزاء البنية لا وزن لها البتَّة، إلَّا من خلال طبيعة العلاقات القائمة بينها. وكما أنَّ قيمة «السوق» ماديًّا أوَّلًا ومعنويًّا ثانيًا، تتجلَّى في قيمة ما يعرض داخله ومدى انسجام معروضاته مع بعضها على منوالٍ محدَّدٍ واضح، كذلك فإنَّ قيمة البنية مستمدّة حتمًا من قيمة علاقة أجزائها ببعضها، على منوالٍ محدَّدٍ واضح.

5. المعقوليَّة: وقبل أيِّ بيانٍ آخر، لا بدَّ من التأكيد على ارتباط الواقع بالبنية، ذلك أنَّ الواقع هو الذي يحتوي البنية ويحتضنها ويُهيّىء لمقدمها. إذًا، لا سبيل إلى إماطة اللثام والكشف عن وجه البنية الحقيقيّ، إلَّا بالتوسُّل

بالمعقوليَّة كي نتجاوز عتبة التركيز على ما تراه العين، والولوج إلى ما هو أعمق وأصدق بيانًا. ولكن، ما المقصود بالمعقوليّة على وجه التحديد في مقامنا هذا؟

إنَّ البنية في فلسفتها تعني على ما نرى: أنَّ الواقع هو مضمارها ومسرح عرضها. وعليه، ينبغي أن تكون البنية مَدِينةً للواقع في وجودها. ولأنَّها، أيْ البنية، من طبيعةٍ لا شعوريَّة؛ لذا وجب أن تكون ذات طبيعة عقليَّة بامتياز. والحال على هذه الشاكلة، لا ملجأ إلَّا حضن المعقوليَّة لأجل البحث عن البنية واكتشاف مخبئها؛ كأنَّما تشوُّقًا إلى وحدةٍ مفقودة. ونتيجة لذلك، نحتفظ بالواقع الذي تكمن فيه البنية، ونتجاهل ما هو عياني ونَمْنَح مركز الصدارة للدلالات في تقييم المفاهيم، حتَّى لكأنَّها (الدلالات) تشبه ربوةً تطلّ على سواحل معانٍ شتَّى.

6. التزامن والتعاقب: على ما نعلم! فإنَّ التزامن يُحيلنا إلى وقوع حدثين أو أكثر في الوقت نفسه. أمَّا التعاقب فيُحيلنا هو الآخر إلى وقوع حدثٍ أو أكثر بعد الحدث الأوَّل. إذًا، والحال هذه، نجد أنَّ ثمَّة رابطًا متينًا بين التزامن والتعاقب بوجهٍ عامّ. وما الإتيان بلفظة التزامن قبل لفظة التعاقب، إلَّا لأنَّ الأولى هي الأصل والثانية تابعة لها، إذ تمشي في ركابها وتقول قولها، ومتى التَفَّ التعاقب والتَوَى على التزامن صَلُح أمرهما معًا. وكأنَّ التزامن هو زمن حركة الأحداث في دائرةٍ معيّنة، حتَّى إذا أخلّ حدثٌ ما في زمن تلك الحركة أو أصابها بضررٍ من أيِّ نوع، شمَّر التعاقب عن ساعدَيْه ونزل إلى الميدان، كي يملأ الفراغ وإحلال حدثٍ آخر مكان الحدث المُخلّ.

دعنا من الكلام العامّ وَلْنَدخل إلى حيِّز المنهج البنيويّ، لنرى مكانة التزامن والتعاقب عنده. ومن البيان والإيضاح أنَّ عناصر بنيةٍ ما، تتحرَّك في زمنٍ واحد هو زمن نظامها. وإذا كان استمرار النظام يفترض استمرار البنية

وثباتها، فإنَّ التزامن يرتبط بهذا الثبات[1]. ونحن نعلم اليوم، أنّ التزامنيّ في الإناسة كما في اللسانة، قد يكون لا واعيًا، شأنه شأن التعاقبيّ. وبهذا المعنى، يكون الفرق متضائلًا لدينا بين الاثنين. ومن ناحيةٍ ثانية، يُنشىء كتاب «دروس في اللسانة العامّة» علاقات متكافئة بين الصوتيّ، التعاقبيّ والفرديّ، التي تُشكِّل مجتمعةً ميدان الكلام. كما يُنشىء علاقات متكافئة كذلك بين النحوي، التزامنيّ والجماعيّ، التي تنتمي إلى ميدان اللغة[2].

هذا، وقد تختلّ البنية نفسها أو تصاب بعلَّةٍ ما أو مرض، بالرغم من استمرارها وثباتها. وفي الحال يأتي الطبيب المعالج ألا وهو التعاقب البنيويّ الذي يُناط به المداواة وإصلاح ما فَسَد، حتَّى تستعيد البنية عافيتها وتسترجع انتظامها وثباتها.

ثانيًا: منطلقات المنهج البنيويّ:

نرسم في ما يأتي الخطوط الرئيسة التي تبنَّاها المنهج البنيويّ بوصفه منطلقًا في مقاربة قضاياه الملحّة، أو قل هي (الخطوط) قواعد يستدعيها هذا المنهج ويطمئنّ إليها:

1. الموضوعيَّة: إنَّ من الواضح لذي عينين أنَّ الموضوعيَّة دعوةٌ صريحةٌ إلى التخلِّي عن الذاتيَّة وتحكّم المزاج، وأيضًا استبعاد الإسقاطات الجاهزة والأفكار المعدّة مسبقًا، لدى العمل على قضيَّةٍ إنسانيَّةٍ هنا أو هناك على وجه الخصوص، وهذا محلّ اتِّفاقٍ من غير ريب. إذًا، الموضوعيَّة كما أتينا عليها قبل هنيهةٍ يسيرة، لا بدَّ تنهض دليلًا على الباحث المجدّ والمحايد، الذي أنكر ذاته وأحلّ محلّها علميَّة العلم مطلبًا وهدفًا وغاية. وما قولنا باستبعاد الذاتيَّة وتَخْلِيتها جانبًا، إلَّا لأنَّها شأنٌ من شؤون التعصُّب والانغلاق والتحجُّر، وشؤونٌ كهذه -لعمرك- لا مكان لها في الميدان العلميّ.

(1) انظر: العيد، يمنى: في معرفة النصّ دراسات في الأدب العربيّ، ط3، بيروت، منشورات دار الحياة الجديدة، 1985م، ص28.

(2) انظر: ليفي ستراوس، كلود: مقالات في الأناسة، ترجمة: حسن قبيسي، لا ط، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م، ص81.

إشكاليَّة: كيف لنا أن نُنكر ذواتنا «الإنسانيَّة» لدى العمل على موضوعٍ اجتماعيٍّ مثلًا؟ وما هدف الموضوع الاجتماعيّ على الأغلب سوى الإنسان!

ليس المطلوب في اعتماد الموضوعيّة الانسلاخ عن الواقع المعاش والتخلّي عنه، وإلَّا سنكون أمام جدليَّةٍ معقّدةٍ ومنفرة، بحيث يتخلَّى طرفها الأوَّل (الباحث) عن كلّ ما يربطه بطرفها الثاني (الموضوع)؛ فالباحث الـمُكبّ على دراسةٍ ما، لن يكون قادرًا على تحليل معطياتها إلَّا إذا عايش موضوعها معايشةً ملزمةً وضروريَّة؛ شريطة أن ينقل الواقع كما هو عليه وبشكلٍ محايد، دون توجيه الأحداث وجهةً تخدم مصلحته الشخصيَّة وتزيد أناه تضخُّمًا واستعلاءً! فذلك أَدْعى إلى الصواب والحياديَّة؛ صيانةً للعمل الممنهج وقواعده الثابتة. من هنا، يتعلَّق الأمر بجملته بموضوعيَّةٍ تُميِّز جميع العلوم الإنسانيَّة، وإلَّا لما استطاعت هذه العلوم الطموح إلى مرتبة العلم[1].

2. الاستبدال والتحويل: للموقع أهمِّيَّةٌ بارزةٌ في المنهج البنيويّ، ذلك أنَّ الصور والرموز ليس لها معنًى، وإنَّما وضعيّتها هي التي تُحدِّد معناها وليس العكس[2]. وقصارى القول أنَّ المنهج البنيويّ يقوم على سلسلةٍ من الاستبدالات والتحويلات، لا لشيءٍ بل لفائدة البرهنة على أنَّ الأحداث التي تختلف وتتنوَّع، لا بدّ في نهاية المطاف من إنزالها في بنيةٍ واحدة؛ شريطة التنقيب عن المتشابه في ما بينها. وما الاستبدال والتحويل إلَّا «تقنيّتان»، يراد بهما استبدال عنصرٍ بآخر ووضع كلٍّ منهما موضعه المناسب، الأمر الذي يسهم في تحديد شكل البنية على شكلٍ واضحٍ وصريح.

وعليه، فلا عجب إذًا، إذا كنا نستجيب لنداء الموضوع، فنتبنَّى منهجًا يصحّ القول فيه، إنَّه منهج تحوُّلات، أكثر ممَّا هو منهج تقلُّبات. والواقع، أنَّ هناك صلةً وثيقةً جدًّا بين مقولة التحوُّل ومقولة البنية التي تحتلّ موقعًا

(1) انظر: ليفي ستراوس، الأنتروبولوجيا البنيويَّة، م.س، ص317.

(2) Auzias, Jean Marie, Clefs pour le structuralisme, Paris, Seghers, 1967, p.103.

مرموقًا في أعمالنا؛ فقد أدخلها «رادكليف براون» (1881-1955) في الإناسة الاجتماعيّة، مستلهمًا بعض أفكار «شارل لوي دي سيكوندا مونتسكيو» (1689-1755) و«هربرت سبنسر» (1820-1903)، واستخدمها من أجل التدليل على الطريقة التي يرتبط الأفراد والجماعات بموجبها داخل الجسم الاجتماعيّ. فهو يرى، بالتالي، أنَّ البنية هي من نصاب الواقعات؛ فهي معطاة لنا في مراقبتنا لكلِّ مجتمعٍ مخصوص[1].

وبهذا الشكل، وعلى هذا النحو، نفهم أنَّ البنية متحرِّكةٌ على الدوام وليست ثابتةً بأيِّ حال! فهي إذا ما خلعت على نفسها لبوسًا معيّنًا، لا تلبث أن تُخَلّيه جانبًا لتظهر بلبوسٍ جديد؛ استبدالًا لعناصرها وتحويلًا لها، ولكن من غير أن ينال المظهر الجديد من مضمونها، بل يبقى هذا الأخير ذا حضورٍ بارزٍ من دون غياب. وفي الحال، ينصرف تصورنا إلى وصف البنية بالبقاء الذاتيّ؛ أيْ أنّها قادرة على الحفاظ على حياتها في أحايين كثيرة بالترميم والتجديد.

3. الكُلِّيَّة: إنَّ الكُلِّيَّة أو الشمول هو قطب الرحى في المنهج البنيويّ، مهما تبدَّلت الظروف وتغيَّرت الأحوال. وإذا صحّ ما قلنا! لا نكون قد تجاوزنا أيَّ حدٍّ، فذلك ما تبيَّن واتَّضح لنا خلال تجوالنا المعرفيّ ذي الصلة، وما سُقنا إليك الكلام ارتجالًا أو على عجل. وحتَّى تأتي المسألة بيّنةً بجلاء، إليك شرحها بشيءٍ من الجدية والرصانة:

سبق أن أشرنا لدى حديثنا عن أسس المنهج البنيويّ، أنَّ الكلَّ له أسبقيَّة على الجزء. وعليه، فإنَّ ما يُميِّز البنية هو اعتبارها مجموعة عناصر متكاتفة مع بعضها، وبالتالي تفترض الكُلِّيَّة أو النظرة الكُلِّيَّة أساسًا للعمل المنهجيّ. إذًا، البنية ما هي إلَّا بناء كُلّيّ له عناصره الخاصَّة الداخلة في تركيبه، والتي تأتمر بأوامر البنية نفسها؛ فتمشي على خطاها وتعمل عملها وفقًا لقوانين وضوابط، لا بدّ تنبثق على الدوام من داخل البنية الكُلِّيَّة ذاتها.

(1) انظر: ليفي ستراوس، مقالات في الأناسة، م.س، ص82-83.

4. التمايز: إذا أَحْسَنَّا قراءة المنهج البنيويّ، قراءة فيها كثير من التأنّي والصبر، فلا يعود عسيرًا السير في ركابه. وبناءً عليه، نجد أنَّ للبنية حقيقةً كُلِّيّة، تختلف بالضرورة عن الحقيقة الجزئيَّة لكلِّ عنصرٍ من عناصرها. من هنا، تعتمد البنية في إدامة عمرها على العلاقات التبادليَّة بين تلك العناصر؛ طلبًا للوجود الكُلِّيّ الخاصّ بها والذي يميِّزها عن غيرها من البنى.

ثالثًا: رؤية تحليليَّة نقديَّة من منظور روجيه غارودي:

1. بطاقة تعريف:

ولد روجيه غارودي عام 1913 لأسرة ملحدة، وفي سن مبكرة اعتنق المسيحيَّة البروتستانتيَّة. لكنَّه وفي عمره العشرينيّ لزم مبادىء الحزب الشيوعيّ الفرنسيّ، وذلك إبان صعود النازية وبروز نجمها واعتلائها السلطة والإمساك بزمام الأمور في ألمانيا. هذا، وقد درس غارودي تأثير البنيويّة على الإنسان؛ شخصيته، طريقة تفكيره وتصرُّفاته. كما على المجتمع؛ القيم المعتقدات والتصوُّرات الاجتماعيَّة.

2. في النقد البنيويّ ومعاييره الملزمة:

لا يخفى أنَّ هدف النقد البنيويّ النهائيّ من تحليل المستويات الكامنة في الظاهرة المدروسة، يرمي في ما يرمي إليه إلى معرفة الأنظمة والأنساق التي تنتظمها وتستظلّ بها، حتى بِتْنا ننظر إلى النقد بوصفه منهجًا علميًّا بامتياز، ينحو نحو الاستقصاء والتحليل واستكناه النصّ، بمعيَّة أنساقه على وجه الخصوص. وزِدْ على ذلك، إمكانيَّة تحديد أبنيته (النصّ) الدلاليَّة الأوَّليَّة والصغرى، إلى أن نصل إلى النموذج الذي يحمله بين راحتيه، إذ لا بدَّ ينبع منه ويرتدّ إليه.

وهذا النوع من النقد، يحتاج إلى مُخَصِّص جليّ واضح، يستأنس به ويركن إليه؛ وهو المعيار. وما المعيار في علم الاجتماع سوى التوقُّعات

المشتركة (للسلوك) التي تُحدِّد ما يعتبر أمرًا مرغوبًا فيه وملائمًا من الوجهة الثقافيَّة[1]. هذا، وقد عرفنا هناك -لدى سفرنا للتنقيب بين طيّات العلوم المختلفة- أنَّ المعيار مقياسٌ نُحدِّد وفق درجاته، ما يجب أن يكون عليه الشيء. وهذه مناسبةٌ مؤاتيةٌ للكشف والتصريح بأنَّ المعيار الأوَّل في النقد البنيويّ عامَّة يرتبط باللغة، كما أنَّ النقد نفسه مرتبط بهذه الأخيرة، الأمر الذي يستولد منتجًا لغويًّا يبحث في منتجٍ لغويٍّ آخر، ألا وهو النصّ موضوع الدراسة. وعليه، لا نرتاب طرفة عينٍ في صدق ما تقدَّم، وإن كان من شيءٍ يستلزم القيام به، فجهد الدرس وجهد التتبُّع لأجل فكفكة العلاقة الأثيرة بين شأنين اثنين؛ أمَّا الأوَّل فعقل الباحث القائم بالاستقصاء والتحليل، وما الثاني سوى خصائص وميّزات البناء اللغويّ للنصّ.

والحال هذه، نحن أمام مشهدٍ مُحتبكٍ من هالاتٍ ائتلفت وامتزجت مع بعضها؛ تمهيدًا للبحث في علاقةٍ أخرى هي امتدادٌ طبيعيٌّ للعلاقة الأولى، ولكنْ لها دعامتان اثنتان؛ أمَّا الأولى فالحسّ الجماليّ الإنسانيّ، وأمَّا الثانية فليست أبعد من خصائص البناء الأدبيّ واللغة. وحسبُنا أنَّ ثمَّة -في هذه التوليفة- ما حمل ليفي ستراوس نفسه على اعتبار أنَّ كلَّ ما له علاقة بالنشاط البشريّ، إنَّما يرتبط بنظامٍ من الرموز، التي تشير إلى نظامٍ من الدلالات؛ فالبنيويَّة وسلطة بنيتها بإمكانهما توظيف المنهج اللسانيّ في العلوم الإنسانيَّة كافَّة، وبالتالي تقديم مثالٍ ابستمولوجيٍّ بنيويّ، يُمكِّن تلك العلوم من البحث في ما وراء الأشياء[2].

وسنرى بعدُ، معيارًا ثانيًا ينتظم موضوعة النقد البنيويّ، إذ يتلخَّص في كون الأنظمة والأنساق التي يُخاط النّص بخيوطها ويتوحَّد بها، لا تجتمع

(1) انظر: مارشال، جوردون: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمَّد محيي الدين؛ محمود عبد الرشيد وهناء الجوهريّ، مراجعة وتقديم ومشاركة في الترجمة: محمَّد محمود الجوهريّ، ط1، المركز المصريّ العربيّ، المجلّد 3، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القوميّ للترجمة، 2001م، ص1376.

(2) انظر: ستروك، جون: البنيويَّة وما بعدها من ليفي شتراوس إلى دريدا، ترجمة: جابر عصفور، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (تصدر المجلس الوطنّي للثقافة والفنون والآداب)، 1996م، العدد 206، ص35-42.

مصادفةً أو خلسةً أو على نحوٍ غير متوقَّع. وهذه علامةٌ حيَّةٌ دالَّةٌ، تنزع من النصّ نفسه حالات التشتُّت والضياع، وتفرض بالمقابل على الدارس توخِّي الدقَّة والجديَّة والحذر.

أمَّا المعيار الثالث، فقوامه عدم وجود شيءٍ خارج النصّ بحسب التعبير أو النصّ الدريديّ[1]. إذًا، يُحيلنا هذا المعيار إلى سلطة نصٍّ مهيمنةٍ هيمنةً تامَّةً على ما عداها، من غير ما لجوءٍ أو اعتبارٍ لما هو مادِّي أو نفسيّ، ذلك أنَّه لا يوجد شيءٌ خارج النصّ؛ فلا عوامل خارجيَّة تُحاول أن تُخضِع النصّ لأقيسةٍ أو أصولٍ مضلّلةٍ، من شأنها أن تُعكِّر عليه الصفو وتخلخل حواشيه وأطرافه.

والحقّ: أنَّ نفي وجود شيءٍ خارج النصّ لا يعني بالضرورة -على ما نرى- انغلاق النصّ على نفسه وانكفائه على ذاته، بالطريقة التي تقطع أيّ صلةٍ له مع الخارج أو الواقع المعاش أو حتّى نفي المرجع الخارجيّ. ولكن الشيء الذي لا يمكن إغفاله والقفز فوقه، هو أنَّ انفتاح النصِّ على نصوصٍ أخرى أمرٌ جائزٌ، وهذا ما يُعرف بالتناصّ (Intertextuality/ Intertextualité).

3. روجيه غارودي الناقد:

إذا تأمَّل الباحث المدقِّق في مناهج البحث العلميّ كافَّة، ولكن برويَّة وفِطْنَةٍ وحياديَّة، ظفر بشبكةٍ من الانتقادات كان قد علق بين حبالها منهجٌ هنا وآخر هناك. وهذا ما ينطبق على المنهج البنيويّ الذي نحن بصدده. وعليه، نقف طويلًا على رؤيةٍ تحليليَّةٍ نقديّة، حاك خيوطها وأنسجتها غارودي نفسه. وفي ما يأتي تفصيل رؤيته:

(1) نسبة إلى جاك دريدا (1930-2004)؛ فيلسوف وناقد أدبيّ فرنسيّ، أوَّل من استخدم مفهوم التفكيك بمعناه الجديد في الفلسفة. واعلم، أنّ نفي وجود شيء خارج النصّ -بحسب دريدا- محلّ نقاش جادّ وأخذ وردٍّ برأينا. ألست تلمس بعضًا من الضبابيَّة المقصودة أو غير المقصودة في تلك المقالَة؟ إذ ثمَّة تلاعب على ما نُقدِّر، بحيث لا يُفهم معه على وجه اليقين، فيما إذا كان القصد سلخ الكاتب عن نصِّه أم أنَّه لا توجد مرجعيَّة ثابتة نعود إليها لفهم النصّ بسبب تعدُّد القراءة (القراءات).

أ. يُنزل المنهج البنيويّ مستوى البنية منزلة كلّ المعرفة ويميل إلى تحويل النسق إلى شيءٍ إلى كيانٍ إلى جوهر، وتاليًا إلى فصله عن الممارسة الإنسانيَّة. وهذان (الإنزال والميل) لم يكن غارودي مطواعًا حيالهما ولم يتلقَّاهما بقبولٍ حسنٍ وبشاشةِ وجه. وبالمقابل، ومن المعروف على نطاق واسع أنَّه (غارودي) يرفع من شأن العلاقات الاجتماعيَّة ويُفرد لها مكانةً عاليةً كمنارةٍ في رأس جبل. وعليه، يعطي لهذه العلاقات بعدًا إنسانيًّا، ولا ينفكّ يدعو إلى تأصيل العلاقات المحمودة بين أفراد المجتمع الواحد، وليس يفوته رفض ما يتَّصل بالانعزاليَّة والفردانيَّة في مناسبةٍ وفي غير مناسبة.

وعلى العكس، فقد تبنَّى ليفي ستراوس ما استنكف غارودي عن تبنّيه، قبل أن يتضخَّم إلى حدٍّ مَرَضِيٍّ لدى «لوي بيير ألتوسير» (1918-1990) أو «ميشال فوكو» (1926-1984)[1]، وكذلك لدى «رولان بارت» الفيلسوف الفرنسيّ الآخر (1915-1980) في تبنِّيه لسلطة النصّ واعتباره حركيَّةً ديناميَّةً متفجِّرةً وشلَّالًا من الدلالات، لا ينضُب ولا يغيض، ومن ثم موت المؤلّف (Death of the author/Décès de l’auteur). وعليه، ثمَّة دعوة نطلقها على هامش ذلك التبنِّي، إلى اعتبار ما يصدر في الغرب ومنه وعنه، مجرَّد آراء نسبيَّة متحوِّلة ومتغيِّرة على الدوام.

ولا نتوسَّع في هذه القضيَّة؛ فلها محلّها، وإنما أَثَرنا أن نلقي ضوءًا وهَّاجًا على نظريَّة موت المؤلِّف في المنهج البنيويّ، وما أحوجنا ههنا إلى تمهُّلٍ بصيرٍ وفضل رَوِيَّة. ونحن إذا ما أردنا أن نُحسِن قراءة هذه النظريَّة ودرسها حقيقة، وجب أن نعود خطواتٍ إلى الوراء. والباحث طيات تلك النظريَّة ينبغي أن يتوقَّف طويلًا عند من أخرجها إلى النور، ليجد ضالّته عند الشكلانيِّين الروس الذين دعوا إلى استبعاد دور المؤلِّف في المنتج الذي عمل عليه.

(1) انظر: غارودي، روجيه: البنيويَّة فلسفة موت الإنسان، ترجمة: جورج طرابيشي، ط1، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1979م، ص29.

وهذه الدعوة كان أن تردَّد صداها في ميدان البنيويَّة التي يَعتبر أتباعُها أنَّ المؤلِّف ميت! وبناءً عليه، تعتبر الشكلانيَّة الروسية أحد المروِّجين البارزين للمنهج البنيويّ، خصوصًا في باكورة أيَّامها الأولى وإن بطريقةٍ غير مباشرة. واعلم، أنَّ هذه المدرسة الشكليَّة برزت في مجال النقد الأدبيّ بادىء ذي بدء، وعكفت على دراسة الأدب من خلال اعتباره منتجًا، له خصوصيّته وكيانه المستقلّ عن صاحبه وعن التاريخ أيضًا. وبالتالي، فقد حدَّد «بارت» النظرة البنيويَّة تحديدًا حاسمًا عندما ذهب في مقالٍ له عام 1968، إلى أن الكُتَّاب ليس لديهم من شيءٍ سوى القدرة على مزج كتاباتٍ موجودةٍ سلفًا وإعادة تشكيل الكتابات وتجميعها[1]. ولقد أَذْكَرنا ما شهدنا من كلام «بارت»، بالشاعر العربيّ «كعب بن زهير»، إذ يقول: «ما أرانا نقول إلا رجيعًا... ومُعادًا من قولنا مكرورا».

ب.يرى غارودي أنَّ البنيويَّة تضرب النزعة الإنسانيَّة في الصميم وتصيبها في مقتل. وهي على هذا النحو، تتمثَّل موت الإنسان الذي هو نفسه مبدع النصّ موضوع النقد! وهي برأينا إذا كانت كذلك، فإنَّها كما لو أنَّها أُفرِغَت في قوالب جامدة وأغلق عليها بإحكام، حتَّى تتفانى وتتناهى على ذات نفسها. هذا، ويذهب غارودي شوطًا إضافيًّا إلى الأمام، ويعتبر أنَّ البنيويَّة بوصفها إيديولوجيا هي تلك التي يُخيّل إليها أنَّ من حقِّها أن تقول في خاتمة المطاف بـ «موت الإنسان» أو بـ «اللاإنسانويَّة النظريَّة»، مع أنَّ هذه نقطة انطلاقها لا نقطة وصولها[2].

ولسنا نرى في إلماعة غارودي هذه، سوى طبيعة جامدة للبنيويَّة، بلا نبضٍ ولا حراك، والتي تحمل بين جنباتها فلسفة موت الإنسان. وهو على ما تراءى لنا، يتّكىء على مبادىء منهجٍ بنيانيٍّ ماركسي، لم يجعل قط من

(1) انظر: سلدن، رامان: النظريَّة الأدبيَّة المعاصرة، ترجمة: جابر عصفور، لا ط، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م، ص87-88.
(2) انظر: غارودي، البنيويَّة فلسفة موت الإنسان، م.س، ص112-113.

البنيويَّة فلسفةً، كما لو أنَّ البنية هي الواقع الوحيد[1].

وإدْناءً لهذه القضيَّة من كلِّ أطرافها المبعثرة يمنة ويسرة، نسوق إليك رأينا في الآتي:

- إنَّ القول بموت الإنسان، ما هو إلَّا قول بأنَّ النصّ ولد من تلقائه من غير ما معونة خارجيَّة. وهذا أمرٌ محال لما فيه من عقوبةٍ لصاحبه وسلخٍ للنصِّ عن المؤثِّرات الخارجيَّة.
- يتبدّى لنا على الدوام ويظهر، أنَّ ثمَّة رابطًا متينًا بين النصّ -أيّ نصٍّ- وبين صاحبه؛ لأنَّ في متون الأوَّل بوح الثاني، وفي قلب الثاني مكانٌ رحب للأوَّل.
- إذا حدث أن قام أحدنا بتحليل عناصر نصٍّ ما، على أن يكون هذا التحليل مفرغًا من الأبعاد الدلاليَّة للنصّ والخلجات الذاتيَّة لصاحبه، ساعتئذ علينا أن نُنكر ونتنكَّر لمفردات الخلق والإبداع والابتكار والأصالة بعد نفي الذات.

ج. يرتكز المنهج البنيويّ بثباتٍ ومُكنةٍ لافتة، على قاعدةٍ تشي بأنَّ البنية وحدها هي التي تغطّي كُلِّيَّة ما هو قابلٌ لأن يُعرف. وعليه، تتَّصف هذه القاعدة بحسب غارودي بالطبعة الدوغمائيَّة، حتَّى لنراه بأمّ العين، ينتهج منهجًا إصلاحيًّا يقوم على تنقية أخلاط ذلك المنهج وتصحيح مساره تأكيدًا لفعاليّته. وكلّ إصلاحٍ يخرج عن حدود هذا التصحيح وتلك التنقية، لهو إصلاح فاسد وزائل وسريع الانتكاس على ما نرى.

وليس أدلّ على ما أشرنا إليه للتَّو، إلَّا تصريح غارودي نفسه على الملأ، بأنَّ الألسنيِّين يجدون اليوم أنفسهم مضطرِّين إلى اعتبار التحليل البنيانيّ مجرّد آن في دراستهم وإلى إعادة إدخال آن التاريخ وآن الذات! كاشفين

(1) انظر: غارودي، البنيويَّة فلسفة موت الإنسان، م.س، ص113.

بذلك حدود البنيويَّة بوصفها منهجًا، وكم بالأحرى حدود البنيويَّة بوصفها إيديولوجيا حصريَّة[1]. ونحن بدورنا إذ تعظُم في أعيننا لفظة «إيديولوجيا»، لا نتأخّر في التنبيه إلى أمرٍ ذي بال، وهو أنَّ البنيويَّة إذا ما اتُّفق على كونها إيديولوجيا أو أنَّها تحمل أبعادًا إيديولوجيَّة! فهذا يعني صراحةً ومن غير مواربة، أنَّ شأنها قد تجاوز مجرَّد أن تكون نظريَّةً لغويَّةً أو نقديَّة، إلى مجموعةٍ من الآراء والأفكار والفلسفات والعقائد التي تُمسِك بخناقنا على الدوام وتُعكِّر علينا الصفو وهناءة البحث والتنقيب.

د. يعمد المنهج البنيويّ إلى فصل البنية عن الواقع الاجتماعيّ المحيط أو العناصر الخارجيَّة، والتركيز على العلاقات التي تحدث داخلها. ونحن نتلمَّس في هذا الفصل سبيلًا للتجزُّؤ والتفرقة؛ أولست ترى معنا هذه التفرقة وذلك التجزؤ سبيلين، قصد إغفال تأثير ذلك الواقع في إنتاج ظاهرةٍ هنا أو نصٍّ -مهما كان نوعه- هناك! وما أحوجنا إذ ذاك، إلى ضرورة الإشارة في هذا المقام إلى أهمِّيَّة ما هو اجتماعيٌّ على وجه الخصوص في حركاتنا وسكناتنا، لنعتبره مركز إشعاعاتٍ مضيئةٍ وينبوع انبعاثاتٍ ثرية في كلِّ اتجاه.

وعليه، إذا كان الأصل هو العالم الداخليّ للنصّ مثلًا؛ أيْ تلك العلاقة التي تربط بين عناصره الداخليَّة بشكلٍ ما، وجب علينا أن نسأل عمَّن يقف وراء إنزال هذه العناصر تلك المنزلة، إذ يحسُن به ألَّا يبقى متخفِّيًا ومتلفّعًا بالأستار. ومن ثمّ، لا بدَّ من إفساح الطريق واسعًا ورحبًا أمامه، للخروج من دائرة الحجب والموانع؛ ذلك أنَّ استلاب دوره يخلّ بقدرته الإبداعيَّة ويُهمِّش وجوده الإنسانيّ. وهنا، تأتي رؤية غارودي أكمل إبرازًا وأوفى بالمرام، حين أشار إلى إغفال النزعة الإنسانيَّة، وتمثُّل موت الإنسان؛ الذي

(1) انظر: غارودي، البنيويَّة فلسفة موت الإنسان، م.س، ص112.

ابتكر النصّ وأرسى قواعده على أسسٍ اجتماعيَّةٍ مكينة. ولهذا، نظر إلى البنيويَّة على أنَّها فلسفة وليست منهجًا، وأنَّها إيديولوجيا وليست طريقةً لاستكناه النصّ والبحث عن كلِّ العوامل المؤثرة فيه.

وتوسعة في الحديث، وحتى نطمئن اطمئنانًا بالغًا إلى أنَّه لا يمكن بحال إغفال دور المؤلِّف في المنتج الذي يخرج إلى النور، نقع على خبرٍ يقينٍ على شكل سؤالٍ مزدوج، في جهةٍ أو منزلةٍ أخرى من منازل المعرفة الإنسانيَّة، وذلك عند النفسانيّ الفرنسيّ «أندريه غرين» (1927-2012) لدى مقاربته النقد التحليليّ النفسيّ:

- هل من الممكن عدم إقامة أيّ علاقة بين الإنسان وإبداعه؟
- فمن أيِّ قوى يقتات هذا الإبداع إن لم يكن من تلك التي تعمل عند المبدع[1]؟

وثمَّة نداءٌ آخر هتف بصوتٍ عالٍ لمصلحة «حياة» المؤلِّف! إنَّه صوت الفيلسوف الماركسيّ المجريّ «جورج لوكاتش» (1971-1985) الذي أَسْمَع على الملأ، بأنَّ العمل الأدبيّ لا يعكس الظواهر الفرديَّة المنعزلة، بل يعكس العمليَّة المتكاملة للحياة[2]. إذًا، لا بِدْعَ أن ننجذب إلى هذا النداء، طالما أنَّ صاحبه قد دأب على استخدام مصطلح الانعكاس (Reflection) في مجمل أعماله؛ ساعيًا -دون أن يرجُف فؤادُه- يُنشد الصلة بين كلِّ خالجةٍ تدور وتتردَّد في حنايا الواقع المعاش وبين المنتج الأدبيّ، على ما نرى.

وهاك نداءً ثالثًا من جوار الكاتب والناقد الفرنسيّ «أوغسطين سانت بوف» (1804-1869)، وما هو إلّا تراجيع أصداء لما سبق من إشارة، إذ حسب أنّ الهدف الأساس للنقد الفنيّ هو أن تكشف عن الإنسان وراء

(1) انظر: مجموعة من الكُتَّاب: مدخل إلى مناهج النقد الأدبيّ، ترجمة: رضوان ظاظا، مراجعة: المنصف الشنوفي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (تصدر عن المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب)، 1997م، العدد 221، ص74-75.

(2) انظر: سلدن، النظريَّة الأدبيَّة المعاصرة، م.س، ص55.

العمل، وأنَّ المعيار الأساس لتقييم العمل الأدبيّ هو الدقّة والصدق اللذان يُحوِّل بهما الكاتب حياته الشخصيَّة إلى شكلٍ أدبيّ[1].

وما زلنا نذكر -وذاكرتنا حافظة جيِّدة يؤنس إليها- على نحو اليقين، يوم وقعنا ذات يومٍ من أيام الدراسة، على كتاب الأديب طه حسين، الموسوم بـ «تجديد ذكرى أبي العلاء»، أنَّه اعتبر أنَّ الأدب لا يكون أدبًا بأيِّ حال، إلَّا إذا راح يُصوِّر حياة الناس، وليس ثمَّة على وجه البسيطة أدبٌ إلَّا وهو يُصوِّر حياة أصحابه (مؤلِّفيه).

ولك أن تزيد على ذلك، اللحظة الحاسمة التي استشهد فيها غارودي بماركس، الذي لم يفصل قط فصلًا مجردًا وميتافيزيقيًّا بين البنى وبين الممارسة الاجتماعيَّة الأساس التي تولِّدها من ناحية، وبينها وبين الممارسات الفرديَّة والعينيَّة التي تعطيها تلك البنى شكلها من ناحيةٍ ثانية؛ وأنَّه أعطانا دراسات نموذجيَّة حول الاستلاب وصنميَّة البنى[2]. ونحن هنا -وللحق- علينا أن نستقطر دلالات ما تقدَّم من هذا الاستشهاد ونتعلَّق بإشاراته أكثر من تعلُّقنا بحروفه. وعليه، لا بدّ نجد من غير عناء أنَّ ثمَّة نقطةً مركزيَّةً ولتكن «O» الممثِّلة للبنى، بحيث تستريح على جهتها اليمنى النقطة «A» التي تمثِّل الممارسات الاجتماعيَّة. أما شمال النقطة «O» فمتروك للنقطة «B» والتي تُمثِّل بدورها الممارسات الإنسانيَّة الفرديَّة والعينيَّة.

هـ. ومن مقولات البنيويَّة انغلاق النصّ ومحاولة إشراك القارىء في إنتاج الدلالة والغوص في ثناياه؛ كشفًا للمخبوء بين سطوره والمستور خلف مفرداته. ولكن هل حدَّد أنصار البنيويَّة ومريدوها مواصفات هذا القارىء، الذي صار له دور كبير في كتابة النصّ وتأويله؟ حتّى تمَّ

(1) انظر: ثودي، فيليب وكورس، آن: أقدم لك ... بارت، ترجمة: جمال الجزيري، مراجعة وإشراف وتقديم: إمام عبد الفتّاح إمام، ط1، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003م، ص118.
(2) انظر: غارودي، البنيويَّة فلسفة موت الإنسان، م.س، ص113.

تمجيده على نحوٍ مجاوزٍ للحدِّ المعقول، إلى أن بات مشيرًا وهاديًا؛ فأُعلنت إمامتُه! ألا يُنتج كلّ ذلك بالمحصّلة أو يتمخَّض عنه «تعدُّديَّة القراءة (القراءات)»؟ ما يفتح الأبواب على مصاريعها لتحميل النصّ الواحد ما لا يحتمل!

وفي اتّجاه ما سُقناه إليك لِتَونا، يُحذِّر غارودي من تشييد النظريَّات حول فشل مؤقَّتٍ للإنسان-المؤلِّف: فلا نعود نرى فيه سوى (كراكوز) يتحرَّك على خشبة المسرح بحبال البنى، ولا نقابل من يتكلَّم عن تحرُّره إلَّا بذلك الضحك الازدرائيّ الصامت المميّز للتهكّم الفلسفيّ، الذي ألمع إليه فوكو[1]!

يرى ليفي ستراوس أنَّ عالم الاجتماع الذي يواجه كثرةً من الظواهر الاجتماعيَّة من طقوسٍ وعقائد وأساطير ... إلخ، سرعان ما يتحقَّق من أنَّ كلَّ هذه الظواهر تُعبِّر بلغةٍ خاصَّةٍ عن شيءٍ مشتركٍ بينها جميعًا، وليس هذا الشيء المشترك على وجه التحديد سوى «البنية»، أعني تلك العلاقات الثابتة القائمة بين حدودٍ متنوِّعة تنوُّعًا لا حصر له[2].

وهذه الرؤية الليفي ستراوسيَّة تداولها غارودي من خلال مقاربةٍ مقترحة، يؤكِّد مضمونها على أنَّه لا يسعنا أن نضع البنى جميعًا على مستوى واحد: فهناك بنى هي قيد التكوُّن والتشكُّل ولا تزال بعدُ محض مشروعاتٍ إنسانيَّةٍ قيد التنفيذ، وهناك بنى أخرى لا تعدو أن تكون لا وعيًا متموضعًا لبنى مكتملة التشيُّؤ؛ ذلك أنَّ كلّ ما في الوجود يمرّ بوساطة البشر. وعليه، فالبنى «نماذج» نبنيها بأنفسنا كيما نُعلِّل الظواهر ونسيطر عليها[3].

(1) انظر: غارودي، البنيويَّة فلسفة موت الإنسان، م.س، ص116-117.
(2) انظر: مهران، محمَّد؛ ومدين، محمَّد: مقدّمة في الفلسفة المعاصرة، لا ط، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م، ص121.
(3) انظر: غارودي، البنيويَّة فلسفة موت الإنسان، م.س، ص115.

والظواهر -على ما نرى- أكثر ما تكون عرضةً للتبدّل، وحسبُها أنَّها دائمًا في خضم بحرٍ لُجي وفي مجرى تيَّار التغير وسيل الصيرورة؛ فقد يكون المشترك بينها راجحًا مؤثِّرًا في تكوينها في ظرفٍ ما، حتَّى ينقلب على حين غفلةٍ إلى ضدِّه في ظرفٍ آخر، وهكذا دواليك. وعليه، لا يستوي مطلقًا أن يُعبَّر عن المجتمع الذي يستوعب الظواهر عامَّةً ويحتضنها، بأنَّه ذو بنيةٍ واحدةٍ أو ذو بنيةٍ كلِّيَّةٍ متجانسةٍ كلَّ التجانس.

خاتمة:

يصحّ ويصلح أن تجد في تلافيف البنيويَّة بالمجمل، بما هي عليه من آليَّاتٍ وضوابط إيديولوجيَّة وقواعد فكريَّة، ما يُعبِّر عن تصوُّرٍ معرفيٍّ-فلسفيّ! إذ لها صلة بالأدب كما بالأنثروبولوجيا على وجه التحديد. وزد على ذلك، حقيقة أنَّها لم تنزل علينا فجأةً من غير إذنٍ أو إعلانٍ مسبق، كما لم تكن نتيجة حلقاتٍ بحثيَّةٍ متقطِّعةٍ دونما رابطٍ بينها، بل بفعل وتيرةٍ متَّصلةٍ ومنسجمةٍ في ذاتها مع الزمن. والحال هذه الحال، نجد أنَّ البنيويَّة قد نتجت بسبب ما راكمه العقل البشريّ والتفكير العلميّ من منتجات وإنجازات. هذا، وقد أجازتها جمهرةٌ من الباحثين والدارسين، حتَّى لَجَاءت على شاكلة منهجٍ نقديٍّ، يرمي إلى فكفكة أجزاء النصّ للوقوف على وظيفة كلِّ جزءٍ على حدة، أو لك أن تعتبرها مذهبًا في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة بالرغم من أنَّ منبتها الأساس علم اللغة واللسانيَّات.

إذًا، العامل في حقل البنيويَّة إذا ما أراد الاشتغال بأمرٍ اجتماعيٍّ أو موضوعٍ ذي صبغةٍ إنسانيَّة، يجدر به أن يبحث في هذا الموضوع أو ذاك الأمر، من باب دلالاته ليس إلَّا! وبناءً عليه، تُدرس كلُّ ظاهرة ههنا، من ناحية بنيتها والعلاقات الداخليَّة الخاصَّة بها؛ بدءًا من التأمُّلات الذهنيّة وصولًا إلى الأبنية اللاواعية أو قل العميقة، التي تكون بمثابة المؤشِّر الذي يرسم خارطة طريق العمل ويُحدِّد وجهته ومساره. ومهما يكن، وحتى إذا

ما أردنا الاقتصاد في التعبير، فإنَّنا نرى أنَّ البنيويَّة جاءت ردًّا على التجريبيَّة التي تهتمّ بعنصر المشاهدة وتحمل لواءه ورايته على الأكفّ، لدى التصدِّي لأيِّ ظاهرةٍ من الظواهر؛ كالسلوك الإنسانيّ مثالًا لا حصرًا. وما أدرانا أن لا يكون ذلك الردّ انطلاقًا من كون هذا السلوك أجَلّ وأرفع من اختباره تجريبيًّا!

وبالرغم من النقد الذي وُجِّه إلى البنيوية ومنهجها -وليس ثمَّة في الكون الواسع والرحب الممتدّ، من نظريَّةٍ ومنهجٍ عَرِيَا من النقد ونَزِهَا عن الشكّ- لا يمكن بحالٍ تنحية الجهود التي بُذلت من جانب ليفي ستراوس جانبًا، كأنَّها لم تكن أو أنَّها لا تساوي شيئًا. وإذ نذكر على وجه الخصوص، محاولته نقل مفهوم التزامن من علم اللغة إلى ميدان الأنثروبولوجيا، وذلك بالتركيز على مفهوم اللاوعي! هذا اللاوعي الذي يتساوى فيه الإنسان المعاصر مع البدائيّ البعيد. وهنا، يفترق ليفي ستراوس عن رائد التحليل النفسيّ «فرويد» (1856-1939) في مسألة اللاوعي؛ ذلك أنَّ الأخير يربط اللاوعي بالجنس والمكبوتات والخبرات الطفليَّة، أمَّا هو فيحمله معه إلى المجتمع وميدانه الفسيح.

وليس ثمَّة من يعترض على ربط الرياضيَّات -مثالًا لا حصرًا- بالبنيويَّة؛ إذ نلمح انسجامًا بينهما وتوافقًا محمودًا، لناحية دراسة العلاقة لا الكينونة، وكذا أولويَّة الكلّ على الجزء؛ فالجزء لا معنى له إلَّا من خلال أو بمعيَّة العلاقات المكوّنة له. وإليك الترسيمة التي دَرَجْنا على اعتمادها يوم درَّسنا مادَّة الرياضيَّات ردحًا طويلًا من الزمن، في ما مضى من أيَّامٍ سالفة، ومقارنتها بالمنهج البنيويّ:

- تعلُّم الرياضيَّات عمليَّة فرديَّة، تحدث في بيئةٍ تُساعد المتعلِّم في بناء معرفته بنفسه (المنهج البنيويّ: لا علاقة للظروف الخارجيَّة، بل ثمَّة مبادرة ذاتيَّة من جانب المتعلِّم).

- المعنى يتم بناؤه ذاتيًّا بواسطة الجهاز المعرفيّ للمتعلِّم نفسه (المنهج البنيويّ: لا يتمّ نقله من جانب المعلِّم إلى المتعلِّم).
- يحدث التعلُّم عند تفاعل المعرفة السابقة مع تلك الجديدة (المنهج البنيويّ: أسبقيَّة العلاقة على الكينونة وارتباط العناصر الداخليَّة مع بعضها).
- تتعرَّض البنية المعرفيَّة للمتعلِّم لتغيُّرات بشكلٍ مستمرّ، ما يُحتِّم عليه إعادة تشكيلها من جديد (المنهج البنيويّ: تختلّ البنية أو يضطرب انتظامها لأمرٍ ما، ولكن لا تلبث أن تعود إلى توازنها السابق).